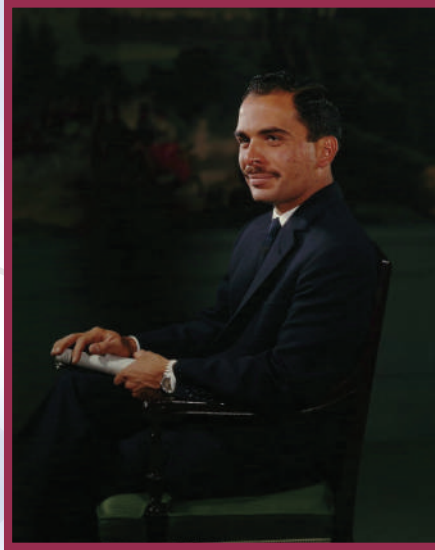


الحسين وإدارة الأزمات

عدنان أبو عودة



نيسان / أبريل 2018

كرسي الملك الحسين للدراسات الأردنية والدولية

مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية

سلسلة محاضرات «كرسي الملك الحسين للدراسات الأردنية والدولية» (1)

«الحسين وإدارة الأزمات»

عدنان أبو عودة

نيسان/ أبريل 2018

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

تمهيد

كرسي الملك الحسين بن طلال للدراسات الدولية هو برنامج أكاديمي بحثي وتوثيقي متكامل، يتمثل الهدف في إنشائه بمركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية، في أن يكون مشروعاً وطنياً يعنى بدراسة وتوثيق مسيرة الملك الباني، والإضاءة على فكره السياسي والإنساني، وفلسفته بالحكم، ومهاراته القيادية التي حوّلت إلى مدرسة ونهج للدولة الأردنية الذي يعززه ويبني عليه الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.

ولتحقيق أهداف كراسي الملك الحسين بن طلال للدراسات الأردنية والدولية، يقوم المركز بأنشطة متعددة، منها البحوث والدراسات والندوات والمحاضرات، إضافة إلى الأنشطة التوثيقية المختلفة، وذلك للبحث- بشكل علمي- في جوانب مهمة ومفصلية من حياة الحسين العظيم، وتأتي هذه المحاضرة ضمن سلسلة محاضرات كراسي الملك الحسين التي بدأها المركز، وتستمر بشكل، شبه دوري، يقوم بإعطائها كل من السياسيين والمفكرين الأردنيين الذين عملوا مع المرحوم الملك عن قرب؛ بهدف تسليط الضوء على جانب مهم من فكر وحياة الحسين، وذلك لاستلهام الدروس والعبر من سيرته العامرة بالخلق الإنساني الرفيع، وبالروح المتقدمة بمعاني المحبة والتسامح والعزم والإرادة، وبالقيادة الفذة، والإفادة منها.

يطرح عدنان أبو عودة، المفكر والسياسي المخضرم، في هذه المحاضرة تحليله لفكر الحسين في إدارة الأزمات التي عاشها بمعية الحسين، في المواقع الرسمية المختلفة التي شغلها، ومكنته من التعرف عن كثب على المبادئ والقيم التي كان يتحلّى بها الحسين في إدارة الأزمات.

ويستعرض أبو عودة سبباً من هذه الأزمات المتنوعة بأبعادها: الإقليمية؛ والداخلية؛ والسياسية؛ والاقتصادية.

في النهاية؛ أتقدم بالشكر الجزيل لعالي الأستاذ عدنان أبو عودة على هذه المحاضرة التي تصلح لأن تكون مرجعاً للطلبة والدارسين في العلوم السياسية في فكر الحسين بإدارة الأزمات التي تعرض لها الأردن، وكيف خرج منها معافى بفضل حكمة وبصيرة الحسين.

الأستاذ الدكتور موسى شتيوي

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية

الكلمة الترحيبية

الأستاذ الدكتور موسى شتيوي/مدير مركز الدراسات الاستراتيجية،
الجامعة الأردنية

معالي السيد عدنان أبو عودة

الأستاذ الدكتور عزمي محافظة، رئيس الجامعة الأردنية

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة

السيدات والسادة الحضور

طاب مساءؤكم جميعاً، ويسرني أن أرحب بكم باسمي شخصياً وباسم
مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ، وأنتم تحرصون على
تلبية دعوتنا. فلکم منا وافر الشکر وبالغ الاعتراز، وللنادي الأرتوذكسي
الذي يستضيف لقاءنا اليوم من خلال اللجنة الثقافية برئاسة الأستاذ
الدكتور سمير قطامي، جزيل الشکر والامتنان. وأهلاً وسهلاً بكم في
هذا المساء الطيب.

السيدات و السادة الحضور الأعزاء.

لقد أنشأنا، وبدعم ومباركة من جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم،
ومن باب الوفاء والعرفان للملك الباني، برنامجاً أكاديمياً في المركز باسم
«كرسي الملك الحسين للدراسات الأردنية والدولية». بهدف استحضار

إرثه الخالد، وإحياء ذكراه العطرة، وتوثيق مسيرته التاريخية، وإجراء الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمرحلة حكمه، طيب الله ثراه، ولنتوصل من خلال ذلك إلى قراءة أردنية أكاديمية للأحداث التاريخية والمحطات المفصلية.

لقد مرّ الأردن - وكما تعلمون- منذ تبوؤ جلالته الحكم، بأزمات كبيرة وخطرة، بعضها كان خارجياً: إقليمياً ودولياً، وبعضها الآخر كان داخلياً. لكن جلالته استطاع بحكمته المعهودة وقيادته الفذة ذات البُعد الاستراتيجي والإنساني، وتلاحم الأردنيين حوله، من العبور بالأردن وأهله إلى بر الأمان، وكانت هذه الصفات القيادية بحق سرّ نجاح جلالته، حتى غدا أسلوبه في الحكم مدرسة ونهجاً حكيماً وعقلانياً، يتجلى بأبهى صورته في قيادة جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم.

إن تجاوز هذه الأزمات وعبور تلك المحطات، يمثل دروساً مستفادة يمكن قراءتها والحديث عنها من خلال الرجال الذين كانت لهم الحظوة في القُرب من الحسين: جُربة، وفكراً، وممارسة.

ومعالي السيد عدنان أبو عودة أحد رجالات الأردن الذين كان لهم شرف العمل مع الحسين الراحل في تلك المراحل الحساسة والمهمة، ما أكسبه هذا القُرب، ثراء عميقاً في التجربة، وإحاطة واسعة بصفات القيادة الناجحة.

واليوم، نستضيف معاليه الذي استطاع أن يجمع في شخصيته عبر سنوات عمره الخامسة والثمانين، أطل الله فيها، بين السياسة والأكاديمية، فقد عمل مدرساً في بدايات حياته في مدرسة السلط العريقة، وانخرط في العمل السياسي مبكراً مع حزب التحرير ثم الحزب الشيوعي قبل أن يلتحق بالعمل محلاً سياسياً في دائرة الخبايا العامة، كما تبوأ العديد من الحقايب الوزارية والمناصب في الدولة الأردنية.

إذ عمل وزيراً للإعلام في الحكومة العسكرية التي تشكلت في العام 1970 ثم عمل وزيراً للبلاط، ومستشاراً سياسياً، ورئيساً للديوان الملكي الهاشمي العامر في عهد جلالة الملك الحسين، ومندوباً دائماً للأردن في الأمم المتحدة.

كما عمل مع جلالة الملك عبدالله الثاني، حفظه الله، لعام واحد مستشاراً سياسياً.

أما فيما يتعلق بخبرته الأكاديمية، فقد عمل باحثاً زائراً في عدد من مراكز الأبحاث الدولية منها: مركز العلاقات الدولية في جامعة هارفرد، ومركز دروولسون للدراسات في واشنطن، أعد خلالها مجموعة من الأوراق والأبحاث السياسية.

وهو الآن:

- عضو في مجلس أمناء جمعية الشدوون الدولية في عمان.
- عضو مجلس أمناء المدرسة العالمية للاجئين في مركز سان فرانسيسكو. وهي جمعية خيرية.
- عمل أيضاً عضواً في مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية ومركزها بروكسل.

أما بخصوص مؤلفاته، فله ثلاثة كتب هي:

- كتاب Jordanians, Palestinians, and the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Proces
- كتاب إشكاليات السلام في الشرق الأوسط: رؤية من الداخل.
- كتاب يوميات عدنان أبو عودة الذي صدر مؤخراً.

السيدات والسادة المحضون

ختاماً، أكرر الترحيب بكم جميعاً في هذه المحاضرة التي سيلقيها أحد القامات الوطنية والسياسية والفكرية الأردنية. وسنستمع فيها عن رؤية معاليه في إدارة الحسين. رحمه الله، للأزمات. فليفضل أبو السعيد مثكوراً.

“الحسين وإدارة الأزمات”

عدنان أبو عودة

المقدمة:

تشرفت بأن كلفني مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية أن أأخذ عن نهج جلالة المرحوم الملك الحسين في إدارة الأزمات. وقد اخترت سبع أزمات عايشتها سنناً منها بحكم عملي. وتابعت السابعة من الخارج.

هذه الأزمات هي :

1. مواجهة أيلول العسكرية بين الدولة والمنظمات الفدائية 1970
2. حرب رمضان أو أكتوبر 1973
3. زيارة السادات للقدس والصلح المصري المنفرد 1977-1978
4. أزمة منظمة التحرير والممثل الشرعي الوحيد 1974-1986
5. الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية المعروفة بـ « هبة معان » 1989
6. احتلال الجيش العراقي لدولة الكويت في 2/8/1990
7. الاحتكاك الأمني المبكر مع إسرائيل بعد معاهدة السلام (مشكلة الدقاسمة وخالد مشعل)

وقبل أن أتناول هذه الأزمات واحدة واحدة، أرى من الضروري الإشارة إلى شخصيته القيادية ومكوناتها الفكرية والسيكولوجية وضميره الإنساني. الذي طالما تكشف للمقربين منه من أصدقاء ومسؤولين وموظفين. والذي كان يقف وراء سلوكه ومقارباته المتميزة بالرحمة والتعاطف والتفهم والصبر وحُسن الاستماع واحترام الآخر والتسامح. وفي يقيني أن هذه السجايا الإنسانية معروفة لديكم. لكنني سأختار خاصية واحدة اكتشفتها حينما كنت أحظى بصحبته مع عدد من المسؤولين المرافقين له في ليالي القدر، التي كان يختارها كل عام لأداء مناسك العمرة في مكة المكرمة التي كنا بعد الانتهاء منها نغادر بصحبته إلى المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول الأعظم. وهناك كان يُفتح لجلالته باب الضريح. فتراه يتعجل الخطى نحوه ملقباً ذراعيه عليه كما لو كان يعانقه بعد غياب. ساعياً لبلوغ أقصى أشواقه النورانية لجده المصطفى صلى الله عليه وسلم.

في تلك اللحظات كنت أرى التاريخ يضيء في عينيه كأنما كان يجدد عهد الوفاء لهاشميته ببعدها النهضوي العربي الذي نادى به وضحى من أجله جده الحسين بن علي. وبُعثها المقدسي الذي جدد الالتزام به جده المؤسس عبدالله بن الحسين حينما خالف التوجه البريطاني العام 1948 للالتزام بقرار الأمم المتحدة بتدويل القدس. كما جاء في قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين العام 1947 وأمر الضباط الأردنيين بإنقاذ القدس الشرقية التي كانت العصابات الصهيونية تهاجمها من أجل احتلالها. كذلك حينما اتخذ الحسين نفسه قرار فك العلاقة

القانونية والإدارية في تموز/ يوليو 1988 مع الضفة الغربية. حرص على الحفاظ على رباطه مع القدس من خلال وزارة الأوقاف الأردنية. ما أردت أن أبينه - سيداتي وسادتي - أن التاريخ بُعديه: الديني والقومي كان في جوهر قيادته الفكرية والسياسية. أما على صعيد البُعد القومي؛ فقد سارع في الأول من آذار/ مارس 1956 للاندماج مع حركة التحرر الوطني في العالم العربي. التي صبغت عقد الخمسينات من القرن الماضي بتعريب الجيش. وبعد ذلك بعام واحد. أُلغى المعاهدة الأردنية البريطانية. ولعل أكبر شاهد على حكمة قيادته؛ هو عدد زعماء العالم الذين قدموا إلى عمان للمشاركة في تشييع جثمانه في شباط/ فبراير 1999 بمن فيهم الزعيم الروسي يلتسين. الذي لم يعرف سيدنا بلقاء مباشر. بينما عرف عنه فجاء اعترافاً له. وإعجاباً بقيادته لما يقرب من نصف قرن لبلد صغير قليل الموارد تركه آمناً مستقراً متحرراً على طريق الديمقراطية على هدى ميثاق وطني. وفوق هذا وذاك تميّز بحرصه على التواصل مع شعبة خارج إطار السلطة التنفيذية ابتداء من حرصه على الاستماع لبرنامج البث المباشر الإذاعي صباحاً حينما كان من خلاله يتعرف على شكاوى المواطنين فضلاً عن حرصه على الالتقاء مع شعبة في تجمعاتهم في المدن والقرى والبادية والخيمات. ولهذا كان دائماً على اطلاع وثيق بمزاج المواطنين بمختلف فئاتهم العمرية نساء ورجالاً.

- أولاً: أزمة أيلول 1970

«كانت أسباب الصدام متوفرة. أنا فقدت السيطرة على عمان ولم تكن لي سلطة في الحكم. كان هناك حوالي 60 ألفاً من أعضاء المنظمات يحملون السلاح والذخيرة والعقائد السياسية المختلفة، ولا تحكمهم قاعدة معينة. منزلي كان محاطاً بقواعد الفدائيين، والبنادق موجهة لي. لقد حوّل العمل الفدائي إلى عمل حزبي. في البداية كنا مع العمل الفدائي المتوجه للعمل داخل الأراضي المحتلة. أما أن ينشغل العمل الفدائي ببعضه البعض ونصبح الضحية بينما إسرائيل تتفرج فقد كان من الصعب الصبر». ذكر جلالته ذلك في مقابلة صحفية مع الأستاذ أحمد الجارالله رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية في شباط/فبراير 1972.

بهذه الكلمات لخص المرحوم تطور الصراع بين شرعية الدولة ومنظمات مسلحة غيرت توجهها من التحرير إلى تغيير النظام، وجوهرها قوله «لقد حوّل العمل الفدائي إلى عمل حزبي».

تطورات هذا التفاعل يمكن التعرف عليها في الجزء الثاني من كتاب «تاريخ الأردن والهاشميين» من تأليف المرحوم المؤرخ سليمان موسى. ومع ذلك سأذكر عدداً من الحوادث والمظاهر التي تساعد على التعرف على هذا الانهيار في العلاقة خارج نطاق الفهم العام الموروث من استقوا معلوماتهم وأحكامهم من الإعلام العربي، الذي كان محكوماً للمزاج الشعبي العربي العام، الذي كان يرى في الفدائيين منوط أملهم

في محو الحسّ بالإذلال من هزيمة الجيوش العربية في عدوان حزيران / يونيو 1967 ولا يقبل المسّ بهم. لأن كشف الحقيقة التي انحدروا إليها ستسبب لهم إحباطاً جديداً هم في غنى عنه. وبخاصة أنهم لم يتعافوا بعد من إحباط حزيران. فكان العمل الفدائي هو الترياق القومي لهم.

- بدأت قدرة الدولة على المحافظة على النظام العام تتراجع. حتى وصلت مرحلة أصبح ينادي بها أحد المنادين في محطة باصات مخيم الوحدات «يا الله يا الله ! باص الجمهورية»
- كانت الاتفاقات التي تُعقد بين الحكومة واللجنة المركزية لا تصمد أكثر من يوم واحد وأحياناً ربما ساعات. لأن بعض المنظمات كانت لا تلتزم بالاتفاق. فلها أهدافها الخاصة بها.
- جرت المحاولة الأولى لاغتيال المرحوم الملك الحسين في 9 حزيران / يونيو 1970 حينما تعرّض موكبه في دوار صويلح لكمين قُتل وجُرح على إثره عدد من حرسه الخاص.
- في 11 حزيران / يونيو استجاب جلاله المرحوم لمطالب المنظمات بإعفاء خاله الشريف ناصر وابن عمه الشريف زيد بن شاكر من منصبيهما.

- 1/9/1970 جرت المحاولة الثانية لاغتيال المرحوم في منطقة عين غزال. حينما كان المرحوم متوجهاً لمطار ماركا لاستقبال كريمته الأميرة عالية.
- وفي هذا اليوم كان "مانشيت" جريدة فتح: " إذا أرادت السلطة الصدام فسيكون الصدام الأخير".
- وفي اليوم التالي كان «المانشيت» في الجريدة نفسها «عمان تتحدى الجلادين».
- وفي مساء اليوم نفسه. وجهت الحكومة العراقية إنذاراً للأردن. جاء فيه أن الحكومة العراقية ترجو أن تتوقف القوات الأردنية عن إطلاق النار على الفدائيين. وإلا فإن الحكومة العراقية لن يكون بوسعها منع قواتها من التدخل لصالح الفدائيين.
- وفي الثاني من أيلول عُقدت ندوة فلسطين العالمية في عمان. وجاء في خطاب عرفات: « إنني أشعر بالفخر لعقد هذه الندوة ليس في ظلالة السلطة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخبرات المركزية الأمريكية، ولكن في ظل بنادق إخوانكم الثوار». (لاحظوا أمرين اثنين: الأول بأن الفدائيين هم السلطة. والثاني الإشارة الى الثوار بدل رجال المقاومة) هذه الجملة تفضح الحالة الذهنية السائدة في أوساط الفدائيين.

- 1970/9/5 قرر مجلس الجامعة العربية إحياء لجنة التوفيق والوساطة العربية. قَدِمَت اللجنة برئاسة أمين طاهر شبلي، ممثل السودان في الجامعة إلى عمان، وعقد اتفاق جديد بين الحكومة الأردنية و الفدائيين. وُقِّعَ في 1970/9/8 لكن المنظمات لم تتقيد به.
- لأنه في 1970 / 9/6 حدث تطور جديد تمثل في اختطاف الجبهة الشعبية لثلاث طائرات ركاب مدنية، واحدة سويسرية والأخرى أمريكيتان، وبعد يومين اختطفوا طائرة بريطانية، وهبطوا بها جميعاً ما عدا طائرة جمبو أميركية في المطار الصحراوي في قيعان خنة شرق عمان.
- جاء وفد من الصليب الأحمر لمفاوضة المُخْتَطِفين، ولم يتصلوا بالحكومة وحتى بجلالة الملك كما لو لم تكن هناك سلطة رسمية.
- وفي 9/14 اتخذ المجلس الأعلى للاختادات النقابية والعمالية الأردني باعتماده التنظيم الشعبي الذي كان يعتمد عليه المرحوم عرفات والفصائل الأخرى قراراً بإعلان العصيان المدني في 19 أيلول.
- في هذه الأيام وبسبب اختطاف الطائرات، اندفعت إلى عمان جموع من الصحفيين الأجانب، وحتى نعي كيف رأى الصحفيون القادمون من الخارج واقع الأردن، أسجّل فقرة من

رسالة مشتركة كتبها الصحفيون البريطانيون ذكروا فيها :

« أن عمان أصبحت ميدان معركة تُسمع فيها دوي المدافع والصواريخ وأزيز رصاص الرشاشات. لا توجد هنا سلطة».

أصبح وضع الدولة على حافة الانهيار والفوضى. ولذلك نفذ صبر جلالته، وأخذ قراره لحسم الموقف لإنقاذ الدولة. فكانت الحكومة العسكرية التي أعلن عن تشكيلها صباح 16/9/1970.

- ولأن جلالته لم يكن متأكداً من النتيجة، فاستيقظت في ذاكرته أحداث بغداد ومصير العائلة المالكة إثر نجاح الانقلاب العسكري في 14 تموز/ يوليو 1958 لذلك أرسل عائلته: أطفاله الأربعة ووالدتهم إلى بريطانيا، كما أرسل بقية العائلة من أطفال ونساء وشيوخ إلى العقبة ليكونوا قريبين من المملكة السعودية في حالة فشله في إنقاذ النظام.
- حينما شكّل الحكومة العسكرية، شكلها في بيته لعدم ثقته بالوصول إلى الديوان الملكي بأمان.
- كان قد وصل إلى عمان قبيل المواجهة السفير الأميركي الجديد Dean Brown ولم يستطع تقديم أوراق اعتماده لجلالته، وحينما هدأ الوضع قليلاً في 26/9/1970 نُقل في مدرعة من الأمن العام إلى بيت المرحوم في الحمر. حيث قدّم أوراق الاعتماد التي تُقدم عادة في احتفال في القصر الملكي.

- كتب Brown في مذكراته أنه بعد تقديم أوراق الاعتماد جلس قليلاً مع جلالة المرحوم وسأله: "ماذا أنت فاعل؟" أجاب سيدنا: "لقد وضعت كل أوراقى على الطاولة فيما ان استرد ما فقدت أو أفقد كل شيء".

- حينما شكّلت الحكومة العسكرية كانت في عمّان لجنة المصالحة والتوفيق المبعوثة من الجامعة العربية؛ أي أن المشكلة الداخلية حوّلت إلى مشكلة قومية أو إقليمية.

في 16/9/1970 أعلن تشكيل الحكومة العسكرية في نشرة السابعة صباحاً. وبعد إعلان الحكومة العسكرية وجّه جلالة المرحوم خطاباً للأمة دعا فيه للوحدة الوطنية. وأشار إلى موقف الفدائيين في الكرامة. وقال: "إن المقاومة موجودة بملاء إرادتنا ولقد مكّنا لها منذ البداية وحميناها لتنمو وتقوى..... فلا مجال للتفكير مطلقاً بتصفيتها". وفي الساعة العاشرة وكنت أجلس مع رئيس الوزراء. طلب المرحوم الزعيم محمد داود من مقسم القيادة أن يصلوه بالمرحوم ياسر عرفات. بادر الرئيس في مكالمته مع عرفات باستحلافه بدم الشهداء وبالقدس وبالمسجد الأقصى أن يعمل سويلاً لوضع حد لهذه الفوضى التي لن يستفيد منها سوى العدو.

سألت الرئيس عما قاله عرفات. فقال إنه سيجيبه بعد أن يستشير رفاقه في اللجنة المركزية. بقينا ننتظر الإجابة حتى العاشرة مساءً. حينما رن جرس الهاتف الذي تناوله الرئيس ولم يكده يحمله حتى أعاده

بعد أن قال: نعم أنا محمد داود، وكان وجهه متجهماً كما لو أن ما سمعه لم يزد على ثوانٍ قليلة، فسألته من الذي تكلم قال: شخص وصف نفسه بأنه مكلف من عرفات لينقل لي جواب اللجنة المركزية، وهو أنها لن تتعاون مع حكومة عسكرية.

سألته: وما العمل؟ قال: سأعيد المحاولة غداً، وفي تلك اللحظة انتهى العمل السياسي واتخذ القرار بتطهير عمان، وعند الفجر قُصفت القيادة في العبدلي وبدأت المواجهة.

تفاقم الأزمة

مساء 18 أيلول عبّر اللواء السوري المدرع الحدود من درعا إلى الرمثا لتلحق به كتائب جيش التحرير الفلسطيني الثلاث، وفي مساء 20 أيلول/سبتمبر استدعى جلالته المرحوم الحكومة العسكرية لبيته في الحَمَر. كان إطلاق النار على أشده في عمان، وكانت الحكومة العسكرية تقيم في مقر القيادة الحربية. ولم يكن بالإمكان المحافظة على سلامة أعضائها من الانتقال من العبدلي إلى الحَمَر إذا ذهب الوزراء في سيارات عادية. ولذلك نُقلنا في مدرعات إلى الحَمَر. حيث كان جلالته المرحوم بانتظارنا، في شرفة منزله توسطنا وكانت الشمس في بداية الغروب قال لنا: «لقد دخلت قوات مدرعة سورية إلى أرضنا في الشمال ومعها كتائب من جيش التحرير الفلسطيني جيشنا هناك قاتلهم ويقاتلهم بشراسة» وكان قائد الفرقة قد ترك وحل محله في

في القيادة الزعيم عطاالله غاصب وقد أصيب بشظايا قنبلة في ذراعه، الأمر الذي عطله عن المتابعة الحثيثة بسبب إبر المورفين التي يأخذها لتخفيف الألم وقواتنا تقاتل، أما القوات السورية فتقدمت وجاوزت مفرق النعيمة في طريقها إلى ثغرة عصفور باتجاه عمان ومن باب الاحتياط أصدرت الأمر لقواتنا في الجبهة للتحرك للدفاع عن العاصمة، ومن باب الاحتياط أيضاً أطلب منكم تفويضي لاستدعاء قوات صديقة إذا اضطررنا لذلك وآمل ألا نضطر» توقع جلاله استجابة فورية، لكنه سمع «همهمة»، وبفراسته المعروفة أدرك أن هناك تردداً فقال: "يا إخوان أترككم للتشاور وحينما تتوصلون إلى قرار أبلغوني" وتركنا وخرج من الشرفة. وبدأنا حواراً عن استدعاء قوات صديقة، وذكر أحدهم الجيش البريطاني الذي استدعيه العام 1958، فالضباط الوزراء جميعاً ينتمون إلى جيل يذكر ذلك الحدث الذي وقع قبل اثني عشر عاماً.

أحسست أن التردد مصدره الكبرياء العسكري، فدخلت بالحوار محاولاً جعل الكبرياء العسكري ثانوياً بالنسبة لسقوط العاصمة والنظام، فقلت: «يا إخوان الوضع كما وصفه جلالته خطير فحينما يستدعي جلالته قواتنا من الجبهة للدفاع عن العاصمة يعني أن الدولة في خطر، وحينما تكون العاصمة مهددة بالسقوط أنا لا يهمني شخصياً أن ندعو أحد اصدقائنا لمساعدتنا لحماية العاصمة التي تعني حماية الدولة، وهذا الهدف هو أولاً وأخراً واجب القوات المسلحة، وأخيراً أي كبرياء عسكري يمكن أن ندعيه إذا سقطت

العاصمة وبعدها النظام». يبدو أن هذا المنطق أثر في الزملاء وأخذ الحوار منحى آخر.

وأخيراً اتفقنا وكتبنا قرارنا بتفويض جلالته باتخاذ كافة الإجراءات التي يراها جلالته ضرورية لحماية المملكة، وصون سيادتها واستقلالها في وجه كل ما يعرض الوجود الوطني والمصلحة القومية والقضية المصرية للانتكاسات والأخطار.

كما علمت في ما بعد فقد كلّف جلالته السيد زيد الرفاعي، الذي كان مستثنياً في الديوان الملكي آنذاك بالاتصال بالسفارة الأميركية لتتصل بواشنطن بطلب المساعدة، وبهذا التفويض تطورت الأزمة من إقليمية إلى دولية.

وكما قرأت فيما بعد في مصادر أميركية، عقد الرئيس نيكسون اجتماعاً مع مستشاريه السياسيين والأمنيين، فقرروا التدخل. وبادر وزير الخارجية روجرز الاتصال بنظيره السوفيتي طالبا منه أن يضغط على حلفائه السوريين بسحب قواتهم فوراً، وكي تعطي الإدارة الأميركية صدقية لطلبها الجاد من السوفييت، حركت أسطولها السادس في شرق المتوسط. كما اتصلت الخارجية الأميركية بالحكومة السورية طالبة منها أن تبادر لسحب قواتها. وفي الوقت نفسه، بعث جلالته المرحوم بركات إلى ملوك العرب ورؤسائهم أبلغهم فيها نبأ الغزو السوري للأردن الذي من شأنه خلق الفرصة أمام اجتياح إسرائيل للأردن. كما استدعى سفراء الدول الأربع الكبرى وأبلغهم أن بلاده تتعرض للغزو.

وطلب من دولهم أن تعمل بجميع الوسائل السياسية للمحافظة على سلامة المملكة واستقلالها.

علينا أن نلاحظ هنا حكمة المرحوم القائد والسياسي. حينما وظّف الأمم المتحدة وقواعد الحرب الباردة باعتبار أن الأردن حليف أميركا. وسورية حليفة الاتحاد السوفييتي. و كانت هذه المرة أبرز الفوائد التي جناها الأردن من وقوفه مع الكتلة الغربية في الحرب الباردة. كما استعان بالجامعة العربية، بالإضافة إلى قواتنا المسلحة ليحمي وطنه وشعبه.

أزمة الغزو انتهت لكن أزمة الفدائيين استمرت

وبعبارة أخرى: بدأت الأزمة محلية ثم حوّلت إلى إقليمية وبعدها إلى دولية. وبانسحاب القوات السورية انتهت الأزمة ببعدها الدولي. واستمرت ببعدها الإقليمي الذي أخذ شكل الإعلام المعادي وبعدها المحلي.

لنعد إلى البعد الإقليمي أو القومي. فقد دعا المرحوم عبد الناصر إلى قمة عربية في القاهرة. وأتاب الحسين عنه رئيس الوزراء محمد داود؛ والمرحوم أحمد الطراونة من الديوان الملكي؛ وأحمد عبيدات من الخابرات. انعقد المؤتمر في 22 أيلول لكن في 24 أيلول قدّم رئيس الوفد محمد داود استقالته. ولجأ إلى ليبيا. وفي 27 أيلول ذهب المرحوم إلى القاهرة. حيث توصل المؤتمر إلى اتفاقية القاهرة التي وقعها المرحومان الحسين

وعرفات، وتألّفت الاتفاقية من 14 بنداً، منها تشكيل لجنة متابعة برئاسة المرحوم الباهي الأذغم، رئيس وزراء تونس الأسبق مع عضو أردني، وآخر عن المنظمات. بدأت اللجنة عملها في 1970/9/28. وفي 1970/10/1 أصدرت لجنة المتابعة قراراً بسحب قوات الجيش من القواعد الفدائية التي كانت تحتلها، وأن ينسحب الفدائيون من عمان ليتجمعوا أولاً في أحراش جرش ثم تعود بعد ذلك إلى قواعدهم القديمة. وفي 1970/10/13 عقدت اتفاقية شاملة بإشراف الباهي الأذغم ووقع عليها جلالة المرحوم وعرفات، وشهد عليها الباهي الأذغم، ووفق هذه الاتفاقية تأكد على أن اللجنة المركزية هي الممثل الوحيد للمنظمات الفدائية، كما اعترفت بسيادة الدولة الأردنية على أراضي البلاد.

وفي 1971/4/5 وصلت الأمور إلى انسحاب الفدائيين بأسلحتهم من عمان إلى أحراش جرش. وبعد أسبوع: أي 4/13 أعلن الباهي الأذغم استقالته، وباستقالته يكون البُعد الإقليمي في الأزمة قد انتهى، وبقي البُعد الوطني أو الداخلي.

وبعد تمركز قوات من الفدائيين في أحراش جرش بالاتفاق مع الحكومة الأردنية كان يفترض أن تتابع الحكومة مع اللجنة المركزية برنامج تطبيق اتفاقية القاهرة، غير أن المنظمات التي خرجت من عمان والتي اتضح أنها لا تخضع لقرار القيادة بدأت بالتحرش بسكان القرى والبلدات من حولها، وكذلك بدوريات القوات المسلحة التي كانت في وضع معنوي عال، الأمر الذي جعلها ترد على أي استفزاز بقوة السلاح. وفي المؤتمر

الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء آنذاك المرحوم وصفي التل شرح تطور الأحداث التي انتهت بإخراج المنظمات الفدائية بعد اشتباكات جرش من الأردن. وجاء في بيانه أن الفدائيين دأبوا على إطلاق النار على المزارعين وقصفوا في بعض الأحيان القرى بالصواريخ والهاون. وزرعوا الألغام في الحقول. ما أدى إلى تدمير 11 تراكوراً وسبع آليات تعود للمزارعين. اتصلت الحكومة باللجنة المركزية طالبة منها وقف هذه الأعمال. وحددت اللجنة مكاناً آخر للإقامة فيه بعيداً عن التجمعات السكانية. فوافقت اللجنة. إلا أن الفصائل لم تتوقف عن إطلاق النار على المزارعين ونصب الكمائن لدوريات الجيش. الأمر الذي أدى بوحدات الجيش المجاورة في 13/7/1971 للاشتباك معها وإخراجها بعد خمسة أيام من المنطقة. واعتقال العديد من أفرادها. وفتح الطريق أمامهم لمغادرة الأردن. وبعد هذا الحدث. انتقل العمل الفدائي تاريخياً من الانطلاق من الأردن إلى الانطلاق من لبنان حتى 1982 حينما اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان وحاصرت بيروت العاصمة. وانتهى بذلك البُعد المحلي للأزمة.

لكي نمنع هذا التطور من شق الشعب على قاعدة أردني وفلسطيني وخروج الفدائيين. اتفق جلالته مع الرئيس وصفي على تشكيل تنظيم سياسي باسم «الاتحاد الوطني الأردني». افتتح المؤتمر الأول للاتحاد الوطني في 25/11/1971 كان جلالته المرحوم رئيس الاتحاد. وعين المرحوم مصطفى دودين أميناً عاماً له. وخلفته شخصياً ليخلفني المرحوم جمعة حماد. ولا بد من ملاحظة أن ثلاثتنا من أصول فلسطينية.

الأزمة الثانية: حرب أكتوبر 1973

كانت حرب رمضان في تشرين الأول 1973 أو حرب أكتوبر كما هي معروفة مصرياً.

لماذا شكّلت هذه الحرب التي شنتها مصر وسورية بشكل مفاجئ في أكتوبر 1973 وهلّ لها العرب كل العرب في بدايتها. أزمة للأردن؟ وكيف عالج المرحوم الحسين هذه الأزمة؟.

بعد أزمة أيلول قطعت سورية علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن. وبعد مشروع الأردن المقترح لإقامة المملكة العربية المتحدة 1972 بين الأردن وفلسطين. بعد تحرير الضفة الغربية قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن وفي آب / أغسطس 1973 عُينت رئيساً للديوان الملكي للمرة الأولى وفي 29 آب / أغسطس وصل عمان اللواء مصطفى طلاس. وزير الدفاع السوري. حاملاً لجلالة المرحوم رسالة مشتركة من الرئيسين: السوري والمصري. وكانت رسالة ودية جوهرها نية الدولتين لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الأردن. وبعد بضعة أيام جاءت دعوة لسيدنا لمقابلة السادات في الإسكندرية. وذهبت بمعيته مع دولة زيد الرفاعي رئيس الوزراء. وبعد المقابلة عدنا إلى عمان.

وفي الطائرة سأل دولة زيد الرفاعي جلالة المرحوم عن اللقاء الذي تم رأساً لرأس. فأخبرنا سيدنا بأن الرئيس السادات قال له: إن إسرائيل تعد هجوماً على سورية. وأن بعض قواتها قد تعبر للأراضي السورية من خلال أراضي الأردن في الشمال. وطلب من جلالته أن يحتاط لهذا

الاحتمال بتحسين تلك المنطقة لصد تلك القوات المعتدية. تناقشنا حول إمكانية حدوث ذلك وسلامة التقدير المصري والسوري. وفي 10 أيلول وجّه الرئيسان السادات والأسد دعوة مشتركة لجلالة سيدنا للاجتماع بهما في القاهرة. سافر بمعية جلالته دولة زيد رفاعي. والفريق محمد رسول الكيلاني مدير الخابرات آنذاك. وأنا رئيس الديوان. عقد الزعماء الثلاثة اجتماعات عدّة من 10-12 أيلول وفي نهاية الاجتماعات صدر بيان مشترك جاء فيه « أنه في هذا اللقاء تم بحث جميع القضايا المتعلقة بين البلدان الثلاثة وجميع القضايا والتقديرات المتعلقة بمعركة المصير». وفي السادس من تشرين الأول / أكتوبر أعلن عن الهجوم الكبير المفاجئ للجيش المصري والجيش السوري. حيث ذكر أن طلائع الجيش المصري عبرت قناة السويس. وأن الجيش السوري اندفع نحو عمق هضبة الجولان. أثار الخبر في سائر الشعوب العربية الفرح والأمل بالنصر. فوراً بعد إعلان الهجومين السوري والمصري. حضر سيدنا للديوان. وكذلك دولة زيد الرفاعي. والمرحوم عامر خماش. ومحمد رسول. وأذكر أن تعابير وجه سيدنا كانت مزيجاً من السعادة والقلق. بدأنا نناقش الوضع الناشئ. وكان توجهنا يميل إلى عدم التورط هذه المرة: لأن الأردن بالنسبة لإسرائيل هدف صهيوني استراتيجي. ولأن الأردن بعد احتلال الضفة الغربية بلا عمق. ولذلك يخشى لو أطلقنا النار أن توجه إسرائيل جزءاً من قواتها للأردن. وبعد أن تنهي المهمة ستتوجه من جديد على الجبهتين المصرية والسورية. ونحن قبل هذا وذاك غير مستعدين. ولا بد أن إخواننا في مصر وسورية استعدوا تماماً لشن هذه الحرب المفاجئة. كانت الحيرة واضحة.

لكن الحيرة التي كنا فيها تطورت إلى أزمة حينما استمعنا إلى رؤية جلالته بإشارته إلى عدد من الأبعاد التي تجعل من موقفنا محرّجا وصعباً. فالأردن له أرض محتلة. شأنه في ذلك شأن مصر وسورية. فكيف سنتصرف بعد أن علم الشعب الأردني وفرح كسائر الشعب العربي بالهجوم والنصر الميداني الذي حقق على الجبهتين المصرية والسورية؟ ألا ينعش ذلك أمله بتحرير الضفة الغربية ويتوقع سرعة انضمامنا لهذه الحرب؟ وماذا ستكون ردّات فعله إذا لم نشارك. هذه كانت جوهر الأزمة بعد أن انتهينا من طرح آرائنا. أمر سيدنا بالتوجه للقيادة العسكرية؛ فقد اجتمع مع كبار الضباط في القيادة. واستمع منهم أولاً عن الموقف العسكري حتى الآن على الجبهتين المصرية والسورية. وعن تحليلهم وتقديرهم للموضع العسكري وتطورات المعركة المحتملة. واستمع إلى آرائهم بالنسبة لموقفنا. واستمع منهم إلى رأيين. كان واحداً متحمساً وارتأى المشاركة. والأكثرية كانت مع التريث. وانتهت الجلسة بعدم اتخاذ قرار بل بتوجيهات من جلالته سيدنا للقيادة للقيام بنشر قواتنا على الجبهة الشمالية والأغوار لامتصاص جزء من القوات الإسرائيلية. وتحسباً لأي احتمال يأتي به المستقبل. وفي اليوم التالي. قام سيدنا بتفقد القطعات والوحدات التي يفترض أنها انتشرت حسب توجيهاته بما يتناسب مع تطورات المعركة. في 10/8 اجتمعنا في مكتب جلالته المرحوم في القيادة: سيدنا ورئيس الوزراء ومدير المخابرات ومستشار جلالته العسكري اللواء المرحوم عامر خمّاش. وكان الانطباع السائد بالأمس بأنه إذا تقدم الجيشان السوري والمصري قد تنشأ الفرصة التي تسمح لنا بدفع قواتنا للضفة الغربية.

أما اليوم فكان المزاج السائد تفاؤلاً مشوباً بالقلق، فالقوات السورية بالأمس 73/10/7 لم تتمكن من التقدم أكثر مما تقدمته في اندفاعتها الأولى 10/6.

وفي مساء هذا اليوم، وصل إلى عمان قادماً من القاهرة دولة المرحوم عبد المنعم الرفاعي يحمل رسالة من أنور السادات لجلالة سيدنا، وكان مضمون الرسالة:

- ألا يدخل الأردن المعركة الآن
 - القوات المصرية تتكفل بإنهاءك قوة العدو
 - يتوقع أن يتم السوريون تحرير الجولان
 - حينئذ تدخل القوات الأردنية الضفة الغربية وهي منتعشة.
 - أما إذا دخل الأردن الآن: فإن إسرائيل قد حُتِل الأردن وفي الليلة نفسها؛ اتصل مصطفى طلاس وزير الدفاع السوري برئيس الأركان الأردني، وقال له: إن هنالك متسعاً لفرقة أردنية على الجبهة السورية، وكانت رسالة استغاثة مهذبة.
- وتلقى سيدنا في الوقت نفسه برقية من سفارتنا بدمشق يذكر فيها القائم بالأعمال أنه أُستدعي من قبل الرئيس الأسد الذي طلب منه نقل رسالة لجلالته، أهم ما تضمنته الطلب من القوات الأردنية تحرير الضفة

الغربية، وواضح من الرسالة أن سورية بحاجة إلى تخفيف الضغط الإسرائيلي عليها بفتح الجبهة الأردنية.

استاء سيدنا من المفارقات الواضحة. فبينما ينصح السادات بعدم دخول المعركة، سورية تطلب منا دخولها. بالإضافة إلى أن القوات السورية تبلغ ثلاثة أضعاف القوات الأردنية، وجبهتها تبلغ 81 كم، مقابل 450 كيلومترا من الجبهة الأردنية، وبعد 48 ساعة من هجومها لم تتقدم أبعد من الذي تقدمته في اندفاعها الأولى.

في ضوء ذلك، أعدّ سيدنا رسالة قاسية لإرسالها للرئيس الأسد. وأمر سيدنا بإرسال وفد عسكري للاتصال بنظرائهم في سورية للإطلاع على الوضع عن كثب. كان رأي الرئيس زيد الرفاعي ألا ترسل الرسالة مكتوبة ويحمل مضمونها لسورية الوفد العسكري، وهو يشرح وجهة نظرنا.

وافقت الرئيس. كما وافق عبدالمنعم على ذلك. واقترحت أن ينقل مضمونها اللواء عامر خمّاش، فوافق سيدنا على الاقتراح.

وفي مساء 12/10/71 اتخذ الملك قراره بإيفاد لواء مدرع أردني بقيادة الزعيم خالد هجوع المجالي لصعد الهجوم المعاكس الإسرائيلي الذي بدأ في إعادة القوات الإسرائيلية للأراضي السورية التي فقدتها لدى الاندفاع الأولي للجيش السوري. ثم انضمت القوات الأردنية المدرعة إلى جانب القوات السورية في جبهة الجولان، والتحققت بهذه القوات فيما بعد قوة عراقية مسلحة وأخرى سعودية جاءت جميعها للدفاع عن سورية.

كانت هذه الخطوة عنواناً بالغاً لحكمة سيدنا القيادية، إذ بالمشاركة العسكرية على الجبهة السورية حُلَّت الأزمة. وأكثر من ذلك لا يستطيع أحد أن يدّعي أن الأردن تخاذل في معركة المصير كما سميت. كما نكون قد جنينا الأردن أن يكون هدفاً مباشراً لإسرائيل . الأردن دولة محاربة في هذه الحرب. وأصبح ينطبق عليها في حالة وقف إطلاق النار ما ينطبق على مصر وسورية في أي اتفاقية سلام ستعقد.

(مع الأسف رفضت إسرائيل قبول هذه الحجة العام 1974 حينما بدأت بواسطة هنري كيسنجر تنفيذ اتفاقيات فك الاشتباك مع مصر وسورية) كان عذرها في ذلك. كما نقله كيسنجر لرئيس الوزراء زيد الرفاعي. بأنه صحيح أن الأردن كان إحدى الدول المتحاربة. لكنه لم يفتح جبهة من أراضيه.

الأزمة الثالثة: زيارة السادات للقدس والصلح المنفرد

في 9/11/1977 أعلن المرحوم السادات في خطاب أمام مجلس الشعب المصري عن استعداده لمواجهة زعماء إسرائيل ومناقشتهم في الكنيست. استجابت إسرائيل لعرضه. ووجهت له دعوة للقيام بزيارة رسمية لها. وفي 20/11 وكانت عشية عيد الأضحى، لبى الرئيس السادات الدعوة وذهب للقدس. دُهِش العرب جميعاً وأولهم جلالة المرحوم من هذه الخطوة. طرح الرئيس السادات في خطابه في الكنيست. وفي لقاءاته مع مختلف القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية رغبة مصر والعرب في السلام. وأنه يدعو إسرائيل للتجاوب مع هذه الدعوة. لم يكن رد الفعل العربي الرسمي واحداً بينما استنكرته معظم الدول. أيده دول أخرى.

وجد سيدنا نفسه في حيرة. واختار جلالته بعد أخذ و ردّ مع كبار مستشاريه إصدار بيان متوازن تضمّن دهشة الأردن من الزيارة. وشجب في الوقت نفسه الانفراد. ودعا زملاءه القادة العرب إلى معالجة المشكلة وعدم توسيع شقّة الخلاف.

وبعد عودته إلى مصر. بادر الرئيس السادات إلى توجيه الدعوة للأطراف العربية المعنية بمؤتمر جنيف. وهي: الأردن وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى عقد اجتماع في 3/12/1977 في القاهرة.

ولمّا لم تستجب الأطراف العربية لدعوته، فقد عقد السادات مباحثات بين الوفدين المصري والإسرائيلي الذي لبّى الدعوة. واكتفى الأردن بوصف خطوة السادات بالخطوة الجريئة التي تستهدف إبراز إيجابية الموقف العربي. أما عن تلبية الدعوة: فقد أعلن الأردن أن الحكومة الأردنية على استعداد للمشاركة إذا حضرت الاجتماع كل الأطراف العربية المعنية. وذلك في خطاب له في 28/11/1977. لاحظوا كيف أن جلالته أخذ الجزء الإيجابي من وجهة نظر دولية من تصرف السادات، وهو إبراز إيجابية الموقف العربي. وفي الوقت نفسه ربط المشاركة بإجماع الأطراف المعنية جميعها.

أين الأمانة في كل هذا؟

بالنسبة لنا في الأردن وجمالة المرحوم الذي كان متيقناً أن الأردن جزء من المشروع الإسرائيلي التوسعي. فقد كنا نخشى أن الدولة العربية الكبرى: أي مصر الساعية لإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ربما في سبيل تحقيق هدفها خلال الانفراد أن تتفق مع إسرائيل على حلول تكون على حساب المصلحة الوطنية الأردنية. ومن جهة أخرى: فإن حضور الأردن بدون سورية ومنظمة التحرير سيخلق لها مشكلات عدة تشمل أعمالاً تخريبية وحرماً نفسية بإعلام عربي اعتاد على شيطنة الأردن إعلامياً منذ أيلول 1970. ولذلك اختار الأردن منذ البدء أن يتبنى موقف التوازن الذي عبّر عنه المرحوم بوضوح في خطابه في 28/11/1977 حينما

قال إن مبادرة الرئيس السادات الانفرادية لا يجوز أن تتحول إلى سبب في إضعاف القضية. وأن من الجدير عربياً ألا ننسى دور مصر في نهضة العرب ووقوفها طوال 30 عاماً في مواجهة عدوان إسرائيل. كما لا يجوز تبادل نعوت الخيانة.

أما نتيجة المباحثات المصرية الإسرائيلية؛ فكانت كاشفة للسياسة الإسرائيلية التوسعية وبخاصة في الضفة الغربية. قد عرض بيغن على السادات رفضه لفكرة إنشاء كيان فلسطيني. لأنه يعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين أراضي إسرائيلية. ولذلك فإنه يقترح أن يمنح المواطنون فيهما حكماً ذاتياً تحت إدارة مدنية بدل الإدارة العسكرية الحالية. رفض السادات الخطة. لكنه قرر مع بيغن مواصلة المباحثات من خلال لجنة مشتركة.

وفي 17/1/1978 صرّح بيغن رئيس وزراء إسرائيل الليكودي "أنه لا سلام إذا عادت إسرائيل إلى حدود 5 حزيران 1967 أو أعيدت تجزئة القدس. ووصف طلب مصر بانسحاب إسرائيل من القدس بأنه يتّسم بالوقاحة".

في ضوء هذا التصريح. سحب الرئيس السادات الوفد المصري المفاوض من القدس.

كانت الإدارة الأمريكية برئاسة كارتر تتابع الوضع عن كثب. وفي ضوء سحب الرئيس السادات للوفد المصري المفاوض وتصريحات بيغن، انبرى لإنقاذ الموقف بتقريب وجهات النظر. ودعا الرئيس السادات وبيغن إلى إجراء مباحثات بينهما تحت إشراف الولايات المتحدة في كامب ديفيد. ومع إشرافه شخصياً، وأسفرت المباحثات التي تواصلت من 5-17 أيلول 1978 عن توقيع الجانبين على وثيقتين أطلق عليهما اسم «اتفاقيات كامب ديفيد».

حملت الوثيقة الأولى إسم (إطار السلام في الشرق الأوسط) وجاء في هذه الوثيقة أن السلام عقد بين مصر وإسرائيل. وأن الدول العربية الأخرى مدعوة للانضمام إليه. وأن على مصر وإسرائيل والأردن ومثلي الشعب الفلسطيني أن يدخلوا في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية. على أن تكون هناك فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات يتم خلالها انتقال الحكم من السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين سيتمتعون بحكم ذاتي. مع احتفاظ إسرائيل بوجود عسكري في الضفة والقطاع. أما الوثيقة الثانية؛ فتناولت السلام المصري الإسرائيلي.

وبصدور هاتين الوثيقتين تطورت أزمة الانفراد المصري إلى أزمة أردنية جديدة مع الولايات المتحدة. ففي 20-21 أيلول زار وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس عمان. وقابل جلالة المرحوم بوجود المرحوم عبدالحמיד شرف رئيس الديوان الملكي. وسلمه الوثيقتين وحثه على اللحاق بالركب.

بعد سفر فانس، ترأس جلالة المرحوم اجتماعاً حضره رئيس الوزراء مضر بدران؛ والمرحوم عبدالحميد شرف رئيس الديوان؛ وأنا. وطرح جلالته خلاصة مقابلتنا مع فانس. وبدأنا نناقش ما ورد في الوثيقة الأولى التي تهمنا لنقرر. أسفر النقاش عن رفضنا الذهاب إلى السلام وفق ما جاء في تلك الوثيقة وجلالته الذي يرى الأمور بمنظار آخر يتعلق بمخالفة طلب الرئيس الأميركي طرح الموضوع من زاوية ما هو العقاب المحتمل. وهل نقدر عليه وكيف نواجهه. هكذا كانت الأزمة الجديدة. وبعد تبادل الأفكار اتفقنا أن نترث في الرد. وفي الوقت نفسه يستطلع جلالته موقف الدول النفطية الشقيقة التي تساعدنا مالياً فيما إذا حجبت الولايات المتحدة معونتها المالية عن الأردن. هل ستعوضنا؟.

أما مسألة شراء الوقت، فاتفقنا أن يوجه سيدنا رسالة للرئيس كارتر يقول فيها إن ما جاء في الوثيقة مهم ويستحق الدراسة. وحينما درسناه تبين لنا أن هناك نقاط غامضة تحتاج إلى توضيح. وذكرنا في الرسالة تلك النقاط الغامضة وعددها ثلاث عشرة. وأرسلت الرسالة إلى واشنطن، توقعنا أن يكون الوقت الذي ستأخذه واشنطن للرد على رسالة سيدنا كافياً لقيام سيدنا باستطلاع موقف الدول النفطية الشقيقة.

جاءت أجوبة الملوك والأمراء الخليجيين إيجابية. الأمر الذي طمأننا. وبعد ذلك بأسبوع عاد وزير الخارجية سايروس فانس بالأجوبة عن الأسئلة الثلاثة عشر. واختار سيدنا أن يجعل اللقاء بين فانس وفريقه من الخارجية المعنيين بالشرق الأوسط مع الحكومة. وعقد اجتماع في رئاسة

الوزراء بحضور رئيس الوزراء مضر بدران؛ والمرحوم الشريف عبد الحميد شرف؛ والمرحوم وزير الدولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم - اطلع المسؤولين الأردنيون الثلاثة على الردود، وباعتبار أن موقفنا كان قد اتُخذ سلفاً، فدار الحوار بين الوفد الأميركي والمسؤولين الأردنيين حول عدم قناعة الأردنيين بأن هذه الوثيقة والرد الأميركي على ما أسميناه غموضاً ستصنع سلاماً حقيقياً. وهكذا انتهينا من الأزمة دون خوف من النتائج.

الأزمة الرابعة: محاولة إبطال مفعول مقصد هنري كسنجر من «المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد»

في 10/1/1984 جرى تغيير حكومي جاء بموجبه دولة أحمد عبيدات رئيساً للوزراء ونقلت شخصياً في 14/1/1984 للديوان الملكي بمنصب وزيراً للبلاط. كما عُين معالي مروان القاسم رئيساً للديوان الملكي خلال الشهر الأول من عملي قريباً من جلالة المرحوم. ومن خلال التداول السياسي معه، تبين لي أن ما يشغل جلالته ثلاث قضايا قومية: الأولى: مصالحة الرئيسين البعثيين المرحومين صدام حسين وحافظ الأسد. والثانية: إعادة مصر مبارك للحظيرة العربية والثالثة: النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية.

ما يهمني في هذا الأمر هو قلق سيدنا المتزايد من تسارع الاستيطان، وبخاصة عند مجيء بيغن رئيساً لوزراء إسرائيل. الذي نقل تركيز الاستيطان الى محافظة نابلس مخالفاً بذلك مشروع إيفغال ألون وزير حكومة حزب العمل السابقة التي ركزت على محافظة الخليل وضواحي القدس.

جلالة المرحوم الذي كان واعياً تماماً على المشروع الصهيوني الذي يجعل من الأردن مشروع التوسع. رأى في توسع حزب الليكود بالاستيطان لسائر الضفة الغربية تهديداً للدولة الأردنية اذا استمر الحال على ما هو عليه: أي "حالة اللاحرب واللاسلم" وهو المصطلح الذي أطلقه سيدنا على واقع الحال. بدأ هذا الخوف يتشكل في ذهنه بشكل جاد حينما

رفضت إسرائيل وكسينجر إدراج الأردن مع مصر وسورية عام 1974 بنهج فك الاشتباك: بحجة أن الأردن الذي حارب في 1973 في الجبهة السورية لا يمكن اعتباره دولة محاربة؛ لأنه لم يفتح جبهة من أراضيه.

وحينما اتخذ العرب "قرار اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد" في قمة الرباط 26-29 أكتوبر 1974، قرأناه في الأردن قراءة سليمة واعتبرناه مكيدة دبلوماسية هدفها شراء الوقت لإسرائيل لمواصلة استيطان الضفة الغربية، وذلك بتحويل الضفة الغربية كما هي موصوفة في قرار 242 من أرض محتلة إلى أرض متنازع عليها بين الأردن ومنظمة التحرير.

وفي ضوء ذلك، قرّر جلالته وضع خطة لإبطال مقصد كيسنجر صاحب فكرة "الممثل الشرعي الوحيد" بالاتفاق مع المنظمة على مستقبل الضفة الغربية دون التراجع عن موافقة الأردن عن الاعتراف بالمنظمة الممثل الشرعي الوحيد، وشرعنا في تطبيق الخطة على الشكل التالي:

أولاً: استضاف الأردن المؤتمر الوطني الفلسطيني في عمان في 22/11/1984، وفي كلمته الافتتاحية للمؤتمر اقترح جلالته بأن يتقدم الجانبان الأردني والفلسطيني بمبادرة أردنية-فلسطينية على أساس المبادئ التالية:

1- التمسك بقرار مجلس الأمن 242 (وذلك للتأكيد على أن الضفة الغربية المحتلة أرض محتلة وليست أرضاً متنازعاً عليها).

2- الأرض مقابل السلام.

3- إجراء المفاوضات من خلال مؤتمر دولي خضره المنظمة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

ثانياً : قرّر جلالته أن نمضي قُدماً أولاً بالحصول على مباركة الدول العربية، وثانياً أن نثبت ذلك عملياً للعالم بإرسال وفد مشترك أردني - فلسطيني لعدد من الدول منها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي أيار/ مايو 1985 قام المرحوم بزيارة رسمية لواشنطن. حيث عقد محادثات مع الرئيس ريغان أكد له خلالها أن الأردن والمنظمة عازمان على التفاوض مع إسرائيل للوصول إلى سلام عادل ودائم على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و338. وبعد الزيارة طلب سيدنا من عرفات تزويده بأسماء الفلسطينيين الذين سيشاركون في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك. شريطة ألا يكونوا من عُرفوا بالقيام بأعمال عسكرية ضد إسرائيل. أرسلت أسماء سبعة أشخاص لواشنطن. ولكن اللوبي الصهيوني احتجّ على مشاركة فلسطين من أعضاء المنظمة. فتراجعت الإدارة الأميركية عن موقفها الذي عبّرت عنه في زيارة سيدنا في أيام. وفي آب/ أغسطس من العام نفسه، استأنفت الحكومة الأردنية المفاوضات مع عرفات. وأكّد عرفات استعداد المنظمة لقبول قرار 242 و338.

وأبلغنا الإدارة الأميركية بذلك. وجاء الرد مخيباً للآمال بأنه ليس من الممكن عقد اللقاء مع الوفد المشترك.

وقُبل ذلك اعتذرت موسكو هي الأخرى عن عدم استقبال الوفد المشترك، وهكذا بدأنا نرى في محاولتنا الجادة للسلام أزمة تزداد تعقيداً في المروحة بين قبول الأطراف وتراجعهم. وفي محاولة أخيرة لتجاوز الأزمة بينما كان جلاله المرحوم في لندن في كانون الثاني / يناير 1986 للعلاج التقى بوفد أميركي قديم من واشنطن ليخبره بأن الإدارة توافق على دعوة المنظمة للمشاركة في مؤتمر دولي إذا هي أعلنت قبولها لقرار 242 واستعدادها للتفاوض مع إسرائيل وتخلت عن الإرهاب.

في 1986/1/26 جاء بعد عودة سيدنا من لندن المرحوم عرفات على رأس وفد فلسطيني، ونقل له سيدنا الموقف الأميركي الأخير. لكن عرفات هذه المرة رفض الاعتراف بقرار 242 (المشكلة أن عرفات ظل يعتبر جلاله المرحوم منافساً وليس شريكاً له بالرغم من اتفاقية شباط التي وقّعها جلاله الملك لمنح أهل الضفة الغربية حق تقرير المصير والقبول بدولة كوفدرالية بين الأردن وفلسطين. كان يخشى أن الأمور إذا وصلت مرحلة انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية أن الحسين سيعود إليها ويتنكر لكل التزاماته في الاتفاقية بينهما). كما تعلمون الفرق بين الشراكة والمنافسة كبير. الشراكة تعني الثقة المتبادلة والتعاون. أما المنافسة فتعني عدم الثقة والتسابق على نيل المكافأة.

(اقرأ من ص 910 - ص 920 في كتابي يوميات عدنان أبو عودة) بعد رفض أبو عمار قبول 242. وصل جهد جلالة المرحوم الذي استمر أكثر من عام لإنقاذ الضفة الغربية إلى نهايته. وأمرني جلالته في 1986/2/3 أن أكتب خطاباً شاملاً عن جهودنا لإنقاذ الضفة الغربية. ولماذا فشلنا. وفي 1986/2/19 ألقى المرحوم الخطاب الذي كان بمثابة إعلان طلاق مع منظمة التحرير.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1987 اندلعت الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين المحتلة. وشاركت فيها كل قطاعات الشعب الفلسطيني، وكل فئات الأعمار: رجالاً ونساءً دون استخدام السلاح. وهزّت الكيان الصهيوني بمعنى الكلمة لدرجة استخدامه وسائل العنف ضد المدنيين غير المسلحين: رجالاً ونساءً وأطفالاً. وكان يعتقل منهم العشرات. كانت الانتفاضة أشجع وأشرف شكل من أشكال مقاومة الاحتلال. غريبة في أدواتها وميزة فيمن شارك فيها. ومؤثرة في نتائجها لدرجة أن الصحافة الأجنبية احتارت بترجمتها إلى لغاتها الأجنبية، فاضطرت أن تستخدم كلمة انتفاضة؛ لأنه لم يكن لها مثيل في تاريخ الثورات في العالم. وهكذا أضيفت انتفاضة لقواميس اللغات الأجنبية.

لم تفت فرصة الانتفاضة ومفاعيلها الدولية المرحوم أبوعمار. فتبناها باسم منظمة التحرير، ورحب القائمون على الانتفاضة بهذا الترابط. وفي 88/3/11 صدر عن الانتفاضة بيانها العاشر داعياً الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال بأن يكثف الضغط على الاحتلال

والمستوطنين وعلى الموظفين الأردنيين من سكان الضفة الغربية واعتبرهم متعاونين مع الأردن.

نتج عن هذا التحوّل في توجه الانتفاضة بأن تضع الأردن على الصعيد نفسه مع إسرائيل إلى قرار فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية. وذلك في 1988/7/28. وبعد أقل من أربعة شهور على هذا القرار أعلن المرحوم أبو عمار في المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المنعقد في الجزائر قيام دولة فلسطين. وجاء في خطابه أن الدول تؤمن بتسوية المشكلات الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وانها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب. أي أن المرحوم عرفات وافق على الشرطين الأميركيين اللذين رفضهما اثناء شراكته مع الأردن واعترف بهما بعد قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية. لأن المنافس خرج من اللعبة.

الأزمة الخامسة: الأزمة الاقتصادية الاجتماعية أو هبة

معان 1989

في مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد في أوائل تشرين الثاني 1978 بعد توقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد لبحث نتائج ذلك التحول الخطر في الموقف العربي من إسرائيل. تقرر من بين أمور أخرى إنشاء صندوق دعم عربي لدول المواجهة ومنظمة التحرير كانت حصة الأردن منه 1250 مليون دولار سنوياً ولدة عشر سنوات.

وكانت الدول المتعهددة بالدفع: السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، العراق، وليبيا والجزائر. تلقى الأردن في السنة الأولى 1979 من المساهمين من الدول العربية النفطية والخليجية والعراق كامل التزاماتهم، ومن الجزائر ثلث التزاماتها للسنة الأولى؛ لأنها قالت إنها لا تستطيع أن تدفع التزامها بالكامل مرة واحدة، وستدفعه على ثلاثة أقساط ودفعت القسط الأول.. أما ليبيا فلم تدفع فلساً واحداً. وفي عام 1980 اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، وبسبب الحرب توقفت الدول الخليجية، ما عدا المملكة السعودية، بعد عام أو عامين عن الدفع بما في ذلك العراق. ولكن الأردن منذ السنة الأولى بعد قمة بغداد معتمداً على التزامات الدول العربية المانحة أخذ يضع مبلغ الـ 1250 مليون دولار في الموازنة، باعتباره مبلغاً مضموناً وفي ضوءه يصوغ الميزانية السنوية، وبخاصة في ما يتعلق بشراء الأسلحة قناعة

منه أن الدولة التي لم تدفع السنة ستدفع السنة المقبلة. لكن ذلك لم يحدث. وهكذا بدأت الديون تتراكم؛ لأنه كان على الحكومة أن تسدّد أثمان مشترياتها. فلجأت إلى الاقتراض الخارجي. وكادت تستنزف احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية. وبعد منتصف الثمانينات حوّل البنك المركزي سياسته من ثبات سعر الصرف مقابل حقوق السحب الخاصة وتجاوزها إلى إدارة سلسلة من العملات تعكس نمط التجارة الخارجية للأردن. تلا ذلك تعويم لسعر صرف الدينار عام 1988. ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأميركي حتى وصل 910 فلسات.

تتالت الضغوطات على الاقتصاد الأردني مع نهاية عقد الثمانينات. حيث فاقت نسبة الدين الخارجي (الـ 200 % من الناتج المحلي الإجمالي) وعجز الحساب الجاري إلى (14 % من الناتج) وعجز الموازنة العامة إلى (23 % من الناتج) بالإضافة إلى أزمة بنك البتراء. في شباط / فبراير 1989 وقع الأردن في بغداد على ميثاق (مجلس الآحاد العربي) الذي ضم الأردن والعراق واليمن ومصر. كان ذلك في فترة الهدوء التي أعقبت نهاية الحرب العراقية الإيرانية وحينما كانت الدول الأربع تواجه صعوبات اقتصادية لذلك. كان الاقتصاد من أهم التحديات التي يواجهها الآحاد. ولذلك نصّت الاتفاقية أن هدف المجلس تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء. وتحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً بينها.

وفي 16 نيسان / أبريل 1989 أعلنت الحكومة زيادة في أسعار الوقود و بعض المواد الأخرى. وحدث أن جلالة المرحوم بعد يوم من هذا القرار بدأ بزيارة رسمية للولايات المتحدة كانت مقررة سابقاً. وفي 18 نيسان؛ أي بعد يومين من مغادرة المرحوم عمان. انطلقت مظاهرات احتجاجية على هذا القرار في مدينة معان التي سُمّيت في المصطلح السياسي الأردني (هبة معان) وأخذت الاحتجاجات تتطور باعتداء المحتجين على المرافق العامة وتنتشر في المدن الأخرى في الجنوب ثم في الوسط. وكانت البرقيات تصل باستمرار لجلالة الملك فتنبئه عن تطورات الاحتجاجات وما رافقها من حوادث. وباننتشارها وتطورات التعبير عنها بأعمال التخريب. بدأ القلق يدبّ في نفس جلالاته. وتخيّلت وكنيت أحد أعضاء الوفد المرافق أن جلالاته يمزقه من الداخل خياران متناقضان: هل يقطع الزيارة ويعود لإنقاذ الوضع قبل تفاقمه؟ أو يواصل برنامج الزيارة؟ لكنه اختار الاستمرار في الزيارة. ومن معرفتي بشخص جلالاته كنت متأكداً أن جلالاته كان مطمئنا على الأردن والنظام. ولكنه خشى أنه لو قطع الزيارة فإنه سيعطي الحليف الأميركي صورة خاطئة عن النظام بأنه ضعيف. وهي صورة من شأنها أن تفسد نظرة الحليف للأردن. وربما تؤثر سلباً في سياسته نحوه مستقبلاً. كان آخر عمل في برنامج زيارته الذهاب إلى بوسطن ليتسلم جلالاته شهادة دكتوراه فخرية من الجامعة. وذلك 1989/4/24.

بعد تسلّمه شهادة الدكتوراه الفخرية، أجهت الطائرة الملكية مساءً إلى عمان. وعلى متن الطائرة وبعد تناول وجبة العشاء، طلب مني جلالته المرحوم أن أعدّ له خطاباً عن الوضع في الأردن. أعددت خلال الرحلة له خطاباً مناسباً ألقاه في 26/4 بعد وصولنا بيوم واحد. حينما وصلنا يوم 25 حضر من بغداد المرحوم صدام حسين تعبيراً عن تضامنه مع جلالته والأردن. وبمجرد وصول جلالته عمان، أجه الوضع للهدوء. وفي اليوم التالي استمع جلالته بحضوري لإيجاز مفصل من سمو الأمير الحسن عن الأحداث. وبعد الإيجاز قرر جلالته تغيير الحكومة وتكليف المرحوم الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان بتشكيل الحكومة بتاريخ 27/4/1989. وكانت هذه الخطوة هي الأولى في سيرة إصلاح سياسي سأعود إليه بعد استكمال معالجة المشكلة الاقتصادية بتوجيه من جلالته. وفي ظل رئيس الحكومة المرحوم الشريف زيد بن شاكر عمل فريق الإصلاح المالي المشكّل من السيد باسل جردانة وزير المالية، والدكتور زياد فريز وزير التخطيط، والمرحوم الدكتور سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي لإنقاذ الدولة مما عبّرت عنه هبة معان وذلك باتخاذ إجراءات تصحيحية حازمة لتغيير مسار الاقتصاد الوطني. حيث تم العمل على وضع العديد من البرامج الوطنية متوسطة الأجل خلال الفترة من (1989-1991) وتوجه آخر بعده (1992 - 1994) بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ما أعاد هيكلية الاقتصاد وحقق مزيداً من الاعتماد على الذات. وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وشرع الأردن عام 1994 بتكثيف جهود الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج تسهيل تمتدّ خلال فترتين الأولى

(1994 - 1996) والثانية (1996 - 1998) مع الصندوق للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي بنسبة أعلى من 6 % والحفاظ على مستويات مقبولة من التضخم وتحسين القطاع الخارجي.

وفي العام 1995 تبنى البنك المركزي سياسة ربط سعر الصرف للدينار الأردني بالدولار الأمريكي محققاً بذلك هدف البنك الرئيس المتمثل بالحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار، والحفاظ على جاذبية الدينار الأردني، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة.

ولعل أحد المؤشرات على نجاح هذه السياسة هبوط نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي من العام 1989- العام 1999 أي خلال عشر سنوات من بدء سياسة الإصلاح والتصحيح هبوطها من أعلى من 200 % العام 1989 إلى 115 % العام 1999.

أعود إلى النتيجة الثانية لهبة معان، وهي العمل على الإصلاح السياسي من منطلق أن مجلس النواب ما عاد تمثيلاً؛ لأنه انتُخب في نيسان / أبريل 1967 وأن من الضروري إشراك جيل جديد في العمل السياسي، قرر المرحوم إجراء انتخابات نيابية. كلف المرحوم زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكي آنذاك بتشكيل حكومة جديدة وأمره بإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة، أعلنت نتائج الانتخابات في 10/11/1989 وكان الناجحون يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي الأردني، كان منهم حزيون لم يشاركوا في العمل السياسي منذ أربعة عقود، ومنهم مستقلون ومخضرمون وآخرون محدثون.

وما زالت تلك الانتخابات محطة مشرقة في تاريخ الأردن السياسي يستحضرها الناس بنوع من الحنين.

- وفي حكومة مضر بدران المعدلة التي خلفت حكومة زيد بن شاكر 1986 والتي ضمت عدداً من الإخوان المسلمين والنواب وبدافع من قوة الاستمرار، بدأ سيدنا يفكر بالمضي للأمام نحو الديمقراطية وبدأ يفكر جدياً باستئناف التعددية السياسية المتعطلة منذ 1957. كلفني بالاتصال بزعماء الأحزاب القومية واليسارية للتأكد من استعدادهم لاستئناف العمل الحزبي في ظل النظام الملكي الهاشمي. قمت بالمهمة وسرّ من موافقتهم بعد أن اطلعته على نتيجة استطلاعي، فأمر بوضع ميثاق وطني يلتزم به الجميع وشكلت لجنة وطنية برئاسة دولة أحمد عبيدات من ستين عضواً وفي 1990/4/9، صدرت الإرادة الملكية لصوغ الميثاق الوطني. وضمت زعماء أحزاب يسارية وقومية وأعضاء من الإخوان المسلمين ومثقفين وصحفيين ومفكرين مستقلين.

- وعملت اللجنة على مدى تسعة شهور منهيّة صوغ الوثيقة التي فتحت الباب أمام العمل الحزبي الوطني الذي يشترط نشوء أحزاب برامجية.

وفي 1990/1/9 عُقد مؤتمر وطني مثّل كل قطاعات الشعب حضره ما يزيد على 2000 رجل وامرأة ممثلين عن الأحزاب والنقابات والبلديات والجمعيات ورجال الفكر والصحافة وشيوخ ووجهاء المجتمعات المحلية

ورجال الدين والجمعيات النسائية الخيرية. ألقى الملك كلمته مهناً
شعبه بالميثاق الوطني. وصقّ الحضور بحماسة مانحين الميثاق شرعية
الإجماع الوطني. وهكذا تحولت هبة معان من أزمة سياسية اقتصادية
إلى منطلق إصلاح اقتصادي وسياسي بقيادة المرحوم الحسين.

الأزمة السادسة: احتلال الجيش العراقي للكويت في 1990/8/2

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في آب / أغسطس 1988 بنحو ستة أشهر ساد فيها الهدوء والأمل بحقبة قادمة تتميز بالتنمية الاقتصادية والتعاون العربي. وقّع في بغداد اتفاقية التأسيس لمجلس التعاون العربي كل من: جلالة المرحوم الحسين؛ والمرحوم صدام حسين؛ والمرحوم علي عبدالله صالح؛ والرئيس حسني مبارك رؤساء الدول العربية الأربع: الأردن، والعراق، ومصر، واليمن. وكان الاقتصاد هو الركيزة لمجلس التعاون والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً. واختيرت عمان مقرّاً لأمانة المجلس. أما رئاسته فكانت دورية بين الزعماء الأربعة.

وفي أوائل 1990 ظهرت على السطح مشكلة بين العراق والكويت حول حقل الرميلة النفطي على حدود البلدين حينما شكّا العراق من أن الكويت تستخدم تكنولوجيا حديثة تمكنها من الحفر بشكل مائل تحت الأرض وتصل بواسطتها إلى النفط العراقي في حقل الرميلة.

وتحوّلت المشكلة إلى نزاع غذاه واقع الوضع المالي للعراق الخارج من الحرب. وفي الاتصالات بين العراق والكويت، قيل إن حجة الكويت كانت بأنها بنفط الرميلة إنما تسترد ديونها من العراق، أي أنها اعتبرت معوناتها للعراق أثناء الحرب ديوناً. وكان رد العراق على أن هذه الأموال كانت للدفاع عن دول الخليج، وأنه يطالب كل دول الخليج التي تبرعت له أثناء الحرب بمزيد من المال لاستكمال ما أنفقه العراق في الحرب دفاعاً عنهم.

وحوّل النزاع الذي عرف به جلالته المرحوم وعدد من الدول إلى نوع من المهارات التي كانت تدفع باتجاه نزاعات مسلحة. فبادر جلالته للتدخل والقيام بدور وسيط الخبير بين العراق والكويت. وفي 30/7/1990 طار جلالته إلى بغداد ورافقه رئيس الديوان الملكي المرحوم زيد بن شاكر وأنا. وفتح سيدنا موضوع خلاف صدام مع العراق للتعرف على حقيقة الموقف العراقي ليكمل وساطته مع الكويت. وكان ذلك بحضور المرحوم الشريف زيد وحضوري وحضور المرحوم طارق عزيز وطه ياسين رمضان. تحدث المرحوم صدام بالأمم وغضب عن موقف الكويت. وبينّ لسيدنا موقف الكويت ونظرة العراق لقضية المعونات التي اعتبرها أقل بكثير مما أنفقه لحماية عروبة الخليج. وفهمنا منه أن موقفه النهائي سيتبلور لدى عودة نائبه عزت إبراهيم الذي كان في جدة يفاوض المرحوم الشيخ سعد الصباح ولي عهد الكويت.

التحق بنا في اليوم التالي 31/7/1990 دولة مضر بدران رئيس الوزراء وتوجهنا إلى مطار الكويت عند الظهيرة وبقينا في مبنى استضافة المطار حتى أنهى جلالته محادثاته مع أمير الكويت في غرفة خاصة. وبعد انتهاء المحادثات عدنا إلى عمان. وأخبرنا سيدنا أن سمو أمير الكويت أبدى وجهة نظره. وأنه ينتظر هو الآخر عودة الشيخ سعد من جدة.

وفي صبيحة 2/8/1990 أي بعد عودتنا بيومين. استُدعيت للحضور إلى الديوان مبكراً. كان جلالته قد سبق بحضوره رئيس الوزراء ورئيس الديوان. أخبرنا جلالته أن المرحوم الملك فهد أيقظه من نومه ليخبره أن القوات العراقية دخلت الأراضي الكويتية. فوجئ الجميع بالخبر. وقال

جلالته إنه قدّر من غضب صدام أن أقصى ما يمكن أن يفعله في حالة فشل المفاوضات هو احتلال حقل الرميلة. أما دولة الكويت فتلك مصيبة.

وشرع جلالته بالعمل، فاتصل بصفته الرئيس الدوري لمجلس التعاون العربي في ذلك الوقت بالأعضاء واحداً واحداً. طلب المرحوم صدام فجاءه الجواب أنه في غرفة العمليات ولا يستطيع أخذ المكالمات، ثم تلاه بالاتصال بالمرحوم علي عبدالله صالح الذي فوّض سيدنا بتمثيله في ما يراه من حلول بعد أن أوضح له سيدنا أنه سيعمل على إيجاد حل عربي لسدّ الطريق أمام التدخل الأجنبي، وأخيراً اتصل بالرئيس مبارك، وقال له إنه قادم للقاهرة لبحث الأمر معه. فرحّب وكانت القاهرة في ذلك الوقت تستضيف وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي. طار سيدنا إلى القاهرة، وذهبنا بمعيتة في مهمته القومية المتمثلة بحل المشكلة دبلوماسياً بين عضو في الاتحاد العربي ودولة شقيقة حتى يمنع أي تدخل أجنبي قد يزرع الفوضى والأحقاد في الإقليم في وقت بدأنا فيه كعرب نتنفس الصعداء بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية التي استمرت ثمان سنوات (وبقيّة القصة يمكن أن تقرأها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الديوان الملكي عن هذه الأزمة).

منذ البدء، عبّر جلالته المرحوم عن خشيته من التدخل الأجنبي عسكرياً، وبعد الاتصال بعدد من القادة العرب مباشرة في عواصمهم، لاحظ جلالته انقساماً ما في مواقفهم: فكان منهم من أيدّ توجه جلالته

نحو الحل العربي، ومنهم من وقف علناً مع الموقف الأمريكي. وهكذا لم يتمكن من جمعهم حول الحل العربي كمجموعة عربية ذات وزن. طبعاً باستثناء دول الخليج التي اعتبرت نفسها طرفاً ثانياً في النزاع. وبالنسبة لجلالته أصبحت الأزمة كيف نتجنّب في الأردن هذه الحرب ونتأجها. أي الوقوف على الحياد في حالة وقوع حرب. ففي موقف الحياد كان لا يمكن للمرحوم صدام أن يلومنا بعد أن حاول سيدنا إقناعه بالانسحاب من الكويت ولم يستجب. ولا لدول الخليج أن يلومونا لأنهم كانوا يعرفون بصدق محاولات سيدنا لإقناع صدام بالانسحاب. ولا الولايات المتحدة التي اتصل برئيسها بوش واجتمع به في ولاية Mane ليقنعه بدعمه في التوصل إلى حل سلمي. ليكتشف بأن الولايات المتحدة كانت قد أخذت قرارها لإخراج القوات العراقية بالقوة العسكرية من الكويت. كما تأكد له الموقف الغربي بنيتة في ضرب العراق أثناء مقابلته لرئيسة الوزراء البريطانية السيدة ثاتشر.

وكنت مصاحباً لسيدنا في المقابلتين. إذ بعد محاولات سيدنا باتصاله بالعرب والولايات المتحدة وبريطانيا. تشكلت الأزمة بوضوح أمام جلالته المرحوم. واتخذ قراره الحكيم بالوقوف على الحياد كما بيّنت. وكي يتأكد من نجاح هذا الموقف بعثني إلى بغداد يوم 1990/12/31 برسالة شفوية للمرحوم صدام. أما الرسالة فكانت عبارة عن جملة واحدة هي: "جلالة سيدنا يطلب من فخامة الرئيس ألا يستخدم الأجواء الأردنية إذا وقعت الحرب". استقبلني في مطار المثني في بغداد المرحوم طارق عزيز. وذهبنا إلى المبنى البديل لمبنى رئاسة الوزراء الرسمية بسبب الاستعداد

للهجوم العسكري المتوقع. قيل لي إن المرحوم صدام كان في القيادة العسكرية. فبلّغت الرسالة لرئيس الوزراء بحضور طارق عزيز. وعدت إلى عمان.

كان يخشى جلالته إذا وقعت الحرب أن يستخدم الطيران العراقي لضرب إسرائيل. وبالمقابل تقوم إسرائيل بالطيران في أجوائنا لضرب العراق. وفي هذه الحالة كان لا يمكنه أن يقبل لنفسه بمرور الطائرات الإسرائيلية من الأجواء الأردنية لضرب الجيش العراقي. إذ لا بد من التعرض لها. وهكذا ينتهي موقف الحياد الذي اختاره. ولذلك قام بإبلاغ العراق أولاً. وكي يتأكد أن إسرائيل هي الأخرى لا تستخدم الأجواء الأردنية. قام بإرسال رسالته المشابهة للرسالة التي حملتها لبغداد ولكن بالقنوات الدبلوماسية بأن الأردن سيقف على الحياد. ومن أجل ذلك طلب من بغداد ألا تستخدم أجوائنا. ويطلب من إسرائيل ألا تفعل ذلك هي الأخرى. وهكذا كان. أي حافظ الأردن على حياديته. فلا المرحوم صدام يمكن أن يلومه ولا حلفاءنا الغربيين. ومع ذلك عاقبتنا الولايات المتحدة على موقف الحياد حينما أوقفت ضخ النفط عبر خط التابلاين الموصل إلى مصفاة البترول في الزرقاء. ففي عام 1989 كان الأردن يحصل على 85% من حاجاته النفطية من العراق. ويحصل على 15% من المملكة العربية السعودية عبر خط التابلاين. وبقي الحال كذلك حتى اليوم مع خط التابلاين.

الأزمة السابعة: الاحتكاك الأمني المبكر مع إسرائيل بعد معاهدة السلام (مشكلة الدقاسمة وخالد مشعل)

في الثالث عشر من آذار/ مارس 1997 أطلق جندي أردني (أحمد الدقاسمة) النار على فتيات إسرائيليات كنّ في رحلة مدرسية لمنطقة الباقورة شمال وادي الأردن. قُتلت سبع طالبات وجُرحت ستّ. قام جلالة المرحوم الغاضب بما حصل بزيارة أهل القتيلات وقدم تعازيه لهم. وصوّر هذا الحدث وظهر في مختلف وسائل الإعلام العالمية. لم يستوعب الأردنيون وعموم العرب أهمية البعد الإنساني في هذه المبادرة الملكية. وفي 25 أيلول/ سبتمبر: أي بعد نحو ستة أشهر. حاول رجال من الموساد الإسرائيلي اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد خالد مشغل في أحد شوارع العاصمة عمان. وقد وقع الحادث في اليوم نفسه الذي اجتمع فيه وفد إسرائيلي عسكري وآخر مدني مع جلالة المرحوم. الأمر الذي جعل المرحوم يستشيط غضباً. اكتشف الأطباء الأردنيون في مستشفى المدينة الطبية أن الموساد حقنوه بإبرة سامّة. وألّا حل لإنقاذ حياته إلا بإحضار الترياق الذي يبطل أثر السم في جسم المصاب. حرك المرحوم بسرعة. وطلب من الحكومة الإسرائيلية إرسال الترياق. وكان الأمن الأردني قد تمكن من إلقاء القبض على اثنين من الموساد الجناة. وضع المرحوم الحكومة الإسرائيلية أمام خيارين:

في حالة وفاة خالد مشعل سيكشف الأردن هوية العملاء الإسرائيليين. وقد ألقى القبض على اثنين منهم. وسيحاكمهما علناً. وسينفذ حكم الإعدام بحقهما. أو أن تُبادر الحكومة الإسرائيلية بالاعتراف بجريمتها

وتقدم الاعتذار والترياق لإنقاذ حياة خالد مشغل. كان هناك سباق مع الزمن. حيث قرأ جلالته رداً الفعل الأولية للحكومة الإسرائيلية بأنها سياسة ماطلة. فشدد على إسرائيل وهددها. إما معاهدة السلام أو حياة مشعل. فاستجابت حكومة إسرائيل بسرعة. وأرسلت مدير المخابرات الإسرائيلي إلى عمان ومعه الترياق المطلوب. وأنقذت حياة مشغل. وقبل تسليم عميلي الموساد. طلب الملك من إسرائيل إطلاق سراح المرحوم الشيخ أحمد ياسين فوافقت. كان سلاح المرحوم في هذا كله سلاح الإنسانية البتار الذي اكتسبه من تعزيتة لأهل الثكالي من حادثة الترياق. وشاهده العالم والذي أثر في الشعب الإسرائيلي. وفي كل المنظمات الدولية الإنسانية. فلم يكن بإمكان نتيهاهو أن يماطل حتى يموت مشعل ويفاوض بعدها على إطلاق سراح الجناة.

رحم الله الحسين.

الخلاصة

قاد جلالة المرحوم الملك الحسين الأردن مدة ستة وأربعين عاماً (-1999
1953) كان فيها ثمانية وثلاثون عاماً من حقبة الحرب الباردة (-1991
1974) تمكن من معايشتها بنجاح.

حينما تولى المرحوم الحكم بعد سبع سنوات من استقلال الأردن
(1946) وخمس سنوات من النكبة الفلسطينية (1948) كانت
الدول المستعمرة. ومنها عدد من الدول العربية التي دخلت فترة التحرر
الوطني أو تصفية الاستعمار إما بالطرق الدبلوماسية. كما كان الحال
مع الأردن حينما عقد معاهدة الاستقلال مع بريطانيا المستعمرة و إما
بالثورة والقتال. كما حدث في الجزائر.

اندماج الحسين مع حركة التحرر الوطني 1956 حينما عربّ الجيش
الأردني والعام 1957 حينما ألغى المعاهدة مع بريطانيا.

وكان قد سبق توليه الحكم قيام أربعة انقلابات عسكرية في الدول
العربية ثلاثة في سورية وواحد في مصر. وجميعها جاءت بعد النكبة
الفلسطينية. وشملت هذه الانقلابات في الوجدان العربي مزاجاً عاماً
قوامه عدم احترام دساتير الاستقلال. بل إن المزاج الذي كان سائداً بعد
النكبة الفلسطينية هو الترحيب بمثل هذه الانقلابات؛ لأنها جاءت كما
كان يذاع للثأر من الأنظمة التي هزمتها إسرائيل في عام النكبة. شهد
المرحوم الحسين في حياته السياسية التي امتدت ستة وأربعين عاماً

تسع أزمات تعرضت في هذه المحاضرة لسبع منها عايشت ستاً منها. وتابعت السابعة. أما الاثنتان الأخريان: فقد حدثتا حينما كنت مدرساً وأولاهما العام 1957 حينما اضطر المرجوم القيام بانقلاب عسكري استباقي ضد قيادة الجيش العام 1957 وحينما وقع انقلاب عسكري في العراق العام 1958 منهياً النظام الملكي هناك وملغياً في الوقت ذاته العمق العربي الذي كان يمثله النظام الهاشمي. وكان مصدر اطمئنان للأردن في مواجهته للمشروع الصهيوني في فلسطين المتمثل بدولة إسرائيل.

وفرض على الحسين منذ ذلك الوقت همّ تأمين عمق عربي بحكم الجغرافيا السياسية الأردنية التي كانت. وما زالت. تمثل تحدياً كبيراً للنظام الأردني.

ونستطيع القول: إنه منذ السنة الخامسة من حكم الحسين كان على المرجوم أن يعمل على الدوام على النجاة بالأردن في وسط إقليمي تميز بالنزاعات الإقليمية: عربياً؛ وإسرائيلياً؛ ودولياً فضلاً عن النزاعات الداخلية العربية وانعكاساتها على الأردن التي نرى نماذج منها هذه الأيام. فكيف نجأ الحسين بأهله ووطنه؟.

كما تعلمون يُصنف المؤرخون الحكم الملكي بنوعين: واحد حكم ملكي يملك ولا يحكم. ويسمى *Reigning Monarchy* وهو قائم اليوم في عدد من الدول الأوروبية: وآخر حكم ملكي حاكم *Ruling Monarchy* وهو السائد في الدول العربية. والملكية الحاكمة عبر التاريخ كانت تُصنف إما ملكية مستبدة تعتمد في بقائها على البطش

والطغيان والقمع والولاء المدفوع الأجر: أو الملكية المستنيرة التي تعتمد على تواصل الملك مع شعبه دون انقطاع لبلورة المواقف الوطنية وتأمين دعم شعبه لسياساته. وبخاصه في الأزمات. وعلى كسب ولاء الشعب بالرضا؛ والمحبة؛ والاحترام.

ويمكننا أن نقول بارتياح: إن الملكية الحاكمة في عهد الحسين كانت ملكية مستنيرة؛ ففي عهده تعددت الأزمات. كان أقلها أزمات داخلية. في حين كان معظمها أزمات إقليمية. كما تبينه هذه المحاضرة. أدار سائر الأزمات بنجاح. ومن كل أزمة كان يخرج أكثر صلابةً تعدّه لمواجهة أزمة مقبلة بحكم الموقع الجيوسياسي للأردن الذي لا يمتلك أحد تغييره.

تعامل دائماً مع الأزمات. كما كان يقود الدولة بمرجعية وجدانية قوامها الحرص على الوفاء لنسبه الديني مثلاً بجده المصطفى. ونسبه القومي مثلاً بجده الحسين بن علي. رائد النهضة العربية. وبطموحه الشخصي لتحديث وطنه. وجعلت مرجعيته الوجدانية شعبه العربي الأردني يحتضنه، ويسير خلفه برضا وارتياح. أما مرجعيته للتحديث؛ فجعلت شعبه يشعر دائماً أنه مع العالم المتأهب دائماً للتقدم نحو التحديث والمعاصرة.

في حين لم تترك مرجعيته الوجدانية أثرها الإيجابي على شعبه الأردني فقط. بل على أمتنا العربية أيضاً. حينما كان يتخذ مواقف قومية تندمج مع التوجه العربي في الأزمات الإقليمية والدولية. ومواقف إنسانية تبرز

بحدّة من خلال المقارنة مع مواقف حكومات الدول الأخرى من مثيلات الأحداث التي تقع في الأردن. وكان يتعامل معها بالتسامح مع الخصوص وليس البطش بهم وبعائلاتهم.

وبسبب الواقع الجيوسياسي لمملكته: كان دائماً حريصاً على تأمين عمق عربي على الأقل مع دولة عربية واحدة في إقليم يعجّ بالنزاعات. سلاحه في ذلك إيمانه المتمثل بمواقفه وسلوكه اللذين ينمّان عن أن ما لشعبه من تميّز هو في خدمة إخوانه العرب وخصوصاً المستقلين حديثاً. من ذلك مثلاً إعارته لدول الخليج. التي تأخر استقلالها. الخبراء العسكريين لتدريب قواتهم الأمنية والعسكرية الناشئة والتكنوقراط الأردنيين من قضاة ومهنيين وإداريين. وكان من عميق معتقداته أن البناء الوطني هو مدماك في البنيان القومي. أما عند اتخاذ قراراته الوطنية والقومية أو الدولية: فكان يترث في اتخاذ القرار بعد مناقشة المسؤولين في الحكومة والمستشارين في مواقعهم وقيادة القوات المسلحة والتنشاور معهم. كان في مشاوراته يتقبل الاختلاف معه في الرأي. ويتقبل الرأي المخالف: إذا تبين له أنه الرأي الصائب.

لم يكن من السهل أن يواصل الأردن تقدمه. وهو البلد الصغير قليل الموارد المجاور لدولة استيطانية أوروبية الجوهر. تنتشر لوبياتها في الولايات المتحدة وأوروبا. وقادرة على التأثير في قرارات تلك الدول بالمال والميديا.

ولعل أكبر خدمة قدمها للشعب الفلسطيني بعد إخفاقه في مشروع الشراكة الأردنية الفلسطينية المتمثلة باتفاق شباط 1985 لا يطاق مقصد كيسنجر من أن « المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتحويل الضفة الغربية من أرض محتلة إلى أرض متنازع عليها» . هي فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في أثناء الانتفاضة الفلسطينية الجيدة لينقلها من إطار أرض محتلة من دولة مجاورة إلى شعب نائر على المستعمر من أجل حريته واستقلاله.

ومن هنا كانت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للأردن منذ بدأت إسرائيل تحقق نجاحاتها وأطماعها في فلسطين المجاورة. وبخاصة أن الصهيونية تعتبر الأردن جزءاً من مشروعها الديموغرافي: الأمر الذي لم يمنح الأردن الوقت لتعجيل خطى التطور الاقتصادي بما جعل المرحوم يوظف عدداً من قوانين الحرب الباردة بحنكة ودبلوماسية رفيعة للتعويض عن الطاقة المبدولة لتلبية المتطلبات الأمنية.

(ولعل من فوائد الأزمات والتعامل معها أنها منحت المرحوم خبرات تراكمية توجت بالحنكة السياسية والحكمة الاستراتيجية التي صنعت منه شخصية عالمية تتمتع بالإجلال والاحترام).

وأخيراً: رحم الله الحسين الذي نجا بوطنه وشعبه في إقليم تميّز عبر أكثر من نصف قرن بكونه أكثر إقليم في العالم تداخلت فيه الصراعات الدولية والإثنية والطائفية والمذهبية والقبلية والجهوية. وندعو الله أن

يُوفق جلاله الملك عبدالله الثاني في حماية هذا الإرث الغالي للمضي
قُدماً على طريق تحقيق التنمية المستدامة: سياسياً، واقتصادياً،
واجتماعياً، وثقافياً.

بإدارة مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية إلى إنشاء برنامج أكاديمي باسم "كرسي الملك الحسين بن طلال للدراسات الأردنية والدولية". من باب الوفاء والعرفان للملك الباني لاستحضار آرائه الخالدة، وإحياء ذكره العطرة، وتوثيق مسيرته المكللة بالعطاء. ويهدف الكرسي لإجراء الدراسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي توثق لفكر ومسيرة الراحل العظيم، الذي قدّم للأردن والعرب والعالم أسمى معاني البذل والعطاء والوفاء، وأرسى نهجاً في القيادة عزّ نظيره على مستوى العالم.

نسعى من خلال هذا المشروع الوطني الهام الذي حظي بدعم ومباركة من جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم، إلى إلقاء الضوء على حياة الملك الحسين، رحمه الله، ومسيرته التي قادت الأردن إلى مصاف الدول المتقدمة: رسالة؛ ونهضة؛ وعمراً. كما نحاول من خلال هذا البرنامج تسليط الضوء، وبمنهجية علمية، على حقبة حكمه العامرة بالعطاء والتفاني؛ والإنجاز.

ولنتوصل من خلال هذا الكرسي إلى قراءة أردنية أكاديمية للأحداث التاريخية والمحطات المفصلية التي مرّ بها الأردن عبر حقبة امتدت لخمسين عاماً من حكم جلالته.

وسيتم تحقيق أهداف البرنامج من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات والبحوث والورشات، واستضافة باحثين عالمين وأردنيين من ذوي الاختصاص في الدراسات الأردنية والدولية.

